



بقلم : المحامي زكي كمال

## الديمقراطية السبب في إقامة دولتين لشعبين يهوديين : يهودا أو إسرائيل؟؟

في الوصف المذكور، أي الاكتفاء بإسرائيل دولة يهودية، ومعارضة تدرك أن عدم تمرير التشريعات القضائية، أو الانقلاب الدستوري هذه المرة، يعني أنها لن تصل حيز التنفيذ إطلاقاً، فالاستطلاعات تؤكد أن الليكود يخسر صدارته، وأن نتنهاو لن يعود إلى منصب رئيس الحكومة إذا ما جرت الانتخابات، وأن الائتلاف الحالي يتراجع إلى نحو خمسين مقعداً، وبالتالي جاءت المظاهرات للتأكيد على أن الأمر ليس خلافاً أو صراعاً حول تغييرات قضائية، أو تشريعات أو غيرها، بل إنها حرب قبائل وطوائف وانتماءات عرقية ودينية واجتماعية، أو حرب ديموقراطية.

انطلاقاً مما سبق شكّلت المظاهرات التزامنها واختلافها، حالة أنتروبولوجية اجتماعية، خاصة وفق التعريف العلمي الذي يعتبر أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي دراسة لتصرف الإنسان في المجتمع الذي ينتمي إليه، وفق مصطلحات عديدة منها الانتماء الطائفي والديني، والسياسي، الثقافي، وطريقة الحياة التي يعيشها الإنسان في المجتمع، باعتبار الجماعة، أو المجتمع، مجموعة من الأشخاص تجمعهم صفات متشابهة، ويقومون بنفس العادات والتقاليد وترتبطهم روابط اجتماعية، ويقومون بنشر الثقافات والمواقف والتوجهات الخاصة بهم، نحو خلق بنية أو وجود بنيوي قوامه وجود نوع من العلاقة والترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تركيب الكل، وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة بين الأجزاء التي تؤلف "المجموعة"، وتجعل منها بنية متماسكة للمدى القريب، أو البعيد أو لتحقيق أهداف آتية، وهذا ما كان واضحاً خلال مظاهراتي التأييد والمعارضة، حيث برزت في الأولى القواسم المشتركة للقبيلة، أو المجموعة الديموقراطية ووضعت صورة مكوناتها، وهي تتألف من المستوطنين "المسيحانيين" الذين يريدون أرض إسرائيل التاريخية والمدنيين الذين يريدون أرض إسرائيل دولة يهودية، أو دولة شريعة تسود فيها تعاليم التوراة، والتي تنص على أن أرض إسرائيل يملكها شعب إسرائيل، وأنها تشمل الضفة الغربية كلها وغور الأردن، أو دولة دكتاتورية يحكمها رجل واحد تلتف حوله الطوائف اليهودية البشريّة التي يسود أساطها الغضب على "الغبن" الذي تخضع له الحقبة بهم المحاكم، وجهاز القضاء وعلى "استصغار" اليسار واليهود الغربيين الأشكناز لهم وإقصائهم من مواقع التأثير واتخاذ القرارات، وأنصار الليكود وكل هذه الجماعات الذين تميزهم قواسم مشتركة وتوجهات لا تختلف كثيراً، وأنها المواقف اليمينية المتطرفة التي تحن إلى الملكية وحكم الرجل الواحد (شعارات بيبي ملك إسرائيل)، وثأنيها تطلعاتها إلى بسط سيطرتها على مواقع اتخاذ القرار بشتى الطرق والوسائل بعيداً عن أي سلطة أو رقابة قانونية تماماً كما السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وثالثها التصرف الجماعي الذي يمكن حتى وصفه بأنه يجسد "نظرية القطيع" باعتبار كثيرين ممن شاركوا يمثلون دون تفكير أو نقاش أو ملاحظة أو سؤال أيًا كان، بأوامر الحاخامين الذين يؤكدون أن العالم كله ضد إسرائيل، وأن على حكام إسرائيل عدم الإصغاء للأغراب، سواء كان ذلك في أوساط المستوطنين أو الأحزاب الدينية المترنمة الحريديم، وهي الأحزاب التي ترفض الكثير من بؤادر التقدم العلمي والتقني ناهيك عن رفضها لمساواة النساء، وهو ما يتجلى في منع النساء من الترشح للبرلمان، أو حتى للسلطات المحلية، وتقديس دراسة التوراة بدلاً من الخدمة العسكرية، والإصرار على زيادة الميزانيات المخصصة للمعاهد الدينية وسلبها من المواطنين العرب، ولعل خير انعكاس لما سبق هو أنهم وصلوا المظاهرة في تل أبيب بسفريات منظمة مؤلتها الحركات الاستيطانية اليمينية المتطرفة التي مولت معهد

كوهيليت القانوني الذي يحرك عجلات الانقلاب الدستوري، بملايين الدولارات سنوياً، ناهيك عن أن معظم أنصار الانقلاب القضائي يمتنعون عن تأدية الخدمة العسكرية، ولا يساهمون في تحريك العجلة الاقتصادية والصناعية وصناعات الهابيتك، وإلى هذا يجب أن نضيف أسلوب التصرف لهذه الجماعة والذي يتسم بالعدوانية والعنف الكلامي والجسدي وإقصاء كل من يفكر بخلافهم وتخويته، واعتباره عدواً لدولة إسرائيل والشعب اليهودي والتوراة، والحديث بلغة نحن وهم، وسط رفض تام للمواطنين العرب باعتبارهم أعداء داخل إسرائيل، أو الطابور الخامس الذي يجب منعه من المشاركة في الائتلاف، أو الحكومة أو مواقع اتخاذ القرار، وإلزامهم عبر قوانين عديدة بالولاء للدولة اليهودية، كشرط للترشح والانتخاب، وهذا ما اتضح من هوية المتحدثين في المظاهرة وهم من الشرقيين (ميري ريغف ويهودا بوتارون من الليكود) ويمينيون مستوطنون منهم بتسلييل سموتريتش وعميحي شيكلي الذي انسحب من حكومة نفتالي بينيت رفضاً لمشاركة القائمة العربية الموحدة في الائتلاف، وغيرهم من ممثلي الحركات الاستيطانية التي تطالب بتضييق الخناق على المواطنين العرب في النقب والجليل، ومنعهم من الالتحاق بالجامعات، أو الحصول على أماكن العمل، أما اللهجة التي سادت المظاهرة فهي لغة التخوين والتهديد والوعيد والمطالبة بسجن المعارضين.

المظاهرة الثانية المعارضة للانقلاب الدستوري القضائي، شكلت تجسيدا للمجموعة الديموقراطية الثانية وقوامها أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى المنتجة والعاملة التي تدير الصناعات والشركات الكبرى، وتقف خلف أفضل الاختراعات في مجال التقنيات المتقدمة الهابيتك، وكبار ضباط الجيش والمتطوعين في سلاح الجو والأطباء والمحاضرين الأكاديميين في الجامعات والباحثين في مختلف المجالات، ومعظمهم من أبناء الرعييل الأول الذي عمل على إقامة دولة إسرائيل ويريدونها ديموقراطية متطورة ومتقدمة تربطها بالعالم عامة، والولايات المتحدة خاصة علاقات مميزة، ويؤمنون بالحرية الشخصية والحرية وحقوق النساء والمثليين والأقليات، ويعتبرون الخدمة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من الحياة المدنية وشرطاً أساسياً من شروط المواطنة، وتقودهم الحرية الفردية وهي التي دعتهم إلى الانضمام إلى المظاهرات الاحتجاجية بشكل طوعي، ومن منطلق إيمانهم بأن الديموقراطية تعتمد على أساسها على استقلال الجهاز القضائي وحيثيته ومنع تحويله إلى بساط تدوسه الحكومة، وإلغاء دور البرلمان والرقابة على اختلاف أنواعها وسلطاتها، إضافة إلى إيمانهم بقيم عالمية ومشاركة تعتمد الشفافية والسعي إلى السلام وعلاقات حسن الجوار، وحرية التعبير عن الرأي والبحث الأكاديمي وحرية الصحافة والإعلام، وحقوق المرأة، يرفضون تقديس الزعماء والانصياع لباحامين يريدون سيادة التوراة بتعاليمها الجافة التي تخدم مصالح سياسية ضيقة، والتي تتيح الاستيلاء على أرض الغير وغير ذلك.

### "مجموعتان ديموقريتان"

الصراع هنا إذن، بين سبطين أو مجموعتين ديموقريتين تريد الأولى جعل إسرائيل دولة شريعة لا تعترف بغير اليهود، وتريدها قلباً وقالباً، جغرافياً وحضارياً، جزءاً من الشرق الأوسط وبالتالي تعتبر أن دولة إسرائيل يجب أن تخضع كما تنص التوراة على حكم ملكي وفق معايير يهيمها أولاً أرض إسرائيل التوراتية، بعيداً عن حقوق الإنسان، ويهيمها الاستيطان بدلاً من الصناعة والتقدم التكنولوجي، ويهيمها أن تكثف معاهد تعليم التوراة بالدارسين باعتبار إيمانهم بأن التوراة هي التي تحمي شعب إسرائيل، كنوع من الاعتماد على "قوة الرب الخافي لشعب إسرائيل"، ومن أي إمكانية للرأي المخالف أو الإعلام الحر، وكبح الحريي إسدال الستار على أي احتمال للسلام مع الفلسطينيين وإقامة كيان سياسي لهم، وتقليص حقوق الأعيان داخل دولة إسرائيل، وهي أهداف لن تتحقق ما دام الجهاز القضائي مستقلاً وما دامت القوانين المدنية هي التي تحكم، وما دامت الحريات الشخصية ماثلة وقائمة، وما دامت حرية الانتخاب والترشح مضمونة لكافة المواطنين دون فارق في العرق والدين والجنس، كما نصت وثيقة الاستقلال، وبالتالي تعدد إلى سن قوانين وتشريعات تصب في مصلحة، وتوفر لها السيطرة المالية والسياسية حتى لو أدت إلى انهيار الاقتصاد والصناعات وسحب الاستثمارات الدولية والعالمية وخفض التصنيف الائتماني للدولة ورفع الأسعار وإتقال كامل المواطنين كافة دون استثناء بالضرائب وغلاء المعيشة، فالله موجود وهو الذي يساعد ويضمن العيش والرزق والعيش الكريم، بينما تريد المجموعة الديموقراطية الثانية، إبقاء إسرائيل دولة ديموقراطية حتى لو كانت يهودية ومنع تحويلها إلى دولة لليهود فقط، كما تريد إبقاء الدولة كما هي مقدمة ومزدهرة اقتصادياً خدمة لمواطنيها كافة، كما في النظام السليم لإقامة الدول ووجودها، وانطلاقاً من الإيمان بأن الدول وقادتها وقياداتها إنما وجدت لخدمة مواطنيها وضمان أمنهم واستقرارهم ورفاهيتهم، وليس العكس، أي أن يصبح المواطن، بغض النظر عن موافقه

ضحية لمطامح قياداته ورغبتها في البقاء على سدة الحكم أو إنقاذ "عقنها من قرار قضائي"، وباختصار هو صراع ديموقرافي بعيد إلى الأذهان، وربما إلى الأقباط من حيز التنقيذ، الحديث عن دولتين لليهود، الأولى دولة إسرائيل العلمانية المتطورة الديمقراطية، والتي يسودها فصل السلطات والحرية الشخصية والأكاديمية وحرية الفكر والبحث العلمي والمساواة بين الجنسين، والانفتاح على العالم، ودولة يهودا والتي كانت جماعات متطرفة يمينية قد أعلنت إقامتها قبل سنوات ومنهم عضو الكنيست من حركة "كاخ" ميخائيل بن يائير الذي أعلن رغبته في إقامة دولة يهودا التوراتية التي تصبح اليهودية فيها مزيجاً واحداً من القومية والديانة، وصولاً إلى دولة تعتبر نفسها دولة لليهود فقط لا تلتزم بقوانين وتشريعات مدنية، بل بخصوص توراتية تتبج قتل الأعراب، أو استبعادهم على الأقل، وتعتمد تعاليم التوراة من حيث النزايذ الطبيعي بعيداً عن العصرية والتقدم وتحريم الولادة، وسلب حقوق النساء واعتبار أرض إسرائيل كلها بما فيها أرض إسرائيل التوراتية التي تشمل دولاً عربية، وعداً للهيا لليهود، وغير ذلك من الأوامر، التي تشرعن كافة الخطوات لتحقيق الغاية الكبرى، وهي تنفيذ "وعد الله لشعب الله المختار"، أي عملياً اقتراح يمكن تسميته "دولتان لشعبين يهوديين" شعب إسرائيل العلماني، وشعب يهودا المدين اليمين الاستيطاني، وهو اقتراح لم يصل بعد حيز التنفيذ، وبالتالي يحاول كل طرف من أطراف هذه المعادلة السياسية الوصول إلى حالة يشكل فيها هو الأكثرية الديموقراطية، وهي حالة تزداد فيها احتمالات فوز أنصار دولة يهودا، فهم الأكثر إيماناً بالتوراة وفريضة "تكاثروا وتكاثروا".

### "صمت أهل القبور"

وبين هذا وذاك، غاب عن المشهد التظاهري، العامل الثالث الذي يمكنه حسم المعركة لصالح واحد من الطرفين والمقصود هنا نحو مليون ونصف، بل أكثر من المواطنين العرب الذين صمتوا منذ بداية الاحتجاجات ضد الانقلاب الدستوري صمت أهل القبور، اللهم باستثناء بيانات إعلامية لبعض النواب، دون أن يساهم المجتمع العربي في وضع ثقله كمن يشكل نحو ربع مواطني البلاد، سيكونون أول وأكثر من يتضرر فالدكتاتورية تبدأ بسلب حقوق الأقليات القومية ثم الأقليات السياسية ثم الأقليات الأخرى المختلفة، وأصحاب الميول المختلفة سياسياً واقتصادياً ودينيًا، ورغم ذلك امتنع العرب عن المظاهرات والتشرات ضد الاحتجاجات بدواع أقل ما يقال فيها، أنها أعداء واهية إزاء ما يحدث وإزاء أعداد بعيدة المدى والخطيرة عليهم، فهم أكثر من يحتاج إلى المحاكم والجهاز القضائي الذي يشكل السد الوحيد أمام دكتاتورية الأغلبية، وبالتالي فإن امتناعهم عن المشاركة الفعالة في المظاهرات حجج أنها تمنع رفع الأعلام الفلسطينية والتشرات ضد الاحتلال هو ربما عذر أقبح من ذنب، فهم يدركون أن حصول حكومة اليمين الحالية على حرية إخضاع الجهاز القضائي، ومنعه من قول كلمته ولو لم تكن دائماً كلمة حق، يعني إسدال الستار على حرياتهم وحقوقهم وميزانيتهم وأمنهم وإمكانات تعليمهم وتقدمهم وازدهارهم وتوسيع بلدانهم وحققهم في السكن في بلدات يهودية، ناهيك عن إسدال الستار على أي إمكانية للحل السياسي مع الفلسطينيين، ومنع أي إمكانية لكيان فلسطيني أبداً كان، وهو أخطر من منعهم من رفع العلم الفلسطيني، كما يعني تكريس الاحتلال وضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وهو أخطر من منعهم من رفع الشعارات المناوئة للاحتلال، وهم في هذا إنما يصلون لعبة الشعارات والفوغايات بدلاً من ممارسة اللعبة السياسية على أصولها، كما أنهم يجعلون حكومة اليمين التي أوصلوها إلى الحكم بأصابعهم التي أسقطت حكومة التغيير، سوطاً مسلطاً على الرقاب.

وعودة إلى الحديث عن "الدولتين" وفي خضم الصراع الإسرائيلي الداخلي حول القضاء والقانون والعدالة والديموقراطية والحياة الكريمة، وسلطة القضاء والأمن الشخصي، يتحول هذا الشعار إلى واقع حياتي، فإسرائيل تصبح دولتين الأولى ينعم فيها مواطنوها اليهود بالأمن والأمان، وتتواجد فيها الشرطة ويتم كشف وحل لغز جرائم القتل واعتقال المندفين ومعاقبتهم لضمان مواصلة المجتمع حياته الاعتيادية والمنتجة، والثانية "دولة المجتمع العربي" التي تحول أسط الحقوق الديموقراطية لمواطنيها، والأول حتى في سلم احتياجات الإنسان، وهو الأمن الشخصي، إلى أقصى ما يمكن أن يتمناه الناس، بل إلى غاية لا يتبعى وحلماً بعيد المنال، فأعداد القتلى تواصل الارتفاع لتزيد قبل أن ينقضي الشهر السابع من أصل 12 في عام 2023، عن 135 قتيلاً ومئات الجرحى والعائلات المهزومة، في حالة تعيد المواطنين العرب في هذه البلاد إلى خانة الصفر، وربما إلى أيام الحكم العسكري، التي أرادوا فيها فقط الحياة حقاً واحداً ووحيداً، في حالة تعني تقليص دائرة طموحاتهم، وخفض سقف مطالبهم وتوقعاتهم، وإصابتهم بالقنوط والإحباط، فهم يريدون الحياة... مجرد الحياة وليس جودة الحياة، وهذه هي بداية الإنزلق الخطير نحو قنوط ينتهي إلى قبول الدكتاتورية، والاكتفاء بمجرد الحياة، أدنى الحقوق، أو ما جاد به كرم السلطان...